النخلة طُعمة للعباد ونَبع للتكافل وقضاء الحاجات في مجتمع وادي سوف

بقلم:
الجباري عثماني
أستاذ بمعهد العلوم الإسلامية – جامعة الوادي
دكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية
otmani0037@gmail.com

ملخص

تهدف المادة العلمية للمقال إلى معالجة دور النخلة في الحياة العامة لمجتمع وادي سوف، على اعتبار أن شجر النخيل هو النبات المفضل لدى السكان على سائر النباتات الأخرى؛ وبوجوده أصبحت المناطق الصحراوية صالحة للعيش والاستقرار. ونُبرز من خلال البحث، الأهمية البالغة التي يوليها سكان سوف لغراسة النخل لكونها مصدر كسبهم وغذائهم، والعصب الأساس لتحريك دواليب الاقتصاد، وأهم ركائز التكافل والتضامن الاجتماعيين في مجتمع البحث.

الكلمات المفتاحية: النخيل، الغذاء، الكسب، التكافل، الصدقة، الوقف.

المقدمة

شجرة النخيل هي شجرة الحياة في المناطق الصحراوية، وهي من أقدم الأشجار التي عرفها الإنسان وعمل على زراعتها منذ سالف العصور، ولم تحظ شجرة في تاريخ الحضارة البشرية بمثل ما حظيت به النخلة، ولم يكرم من النبات مثلما كرمت، فهي عند العرب كالفرس والجمل في عالم الحيوان. ولم لا وقد أخذ الإنسان منها طعاما، وأوقد نارا، وصنع حبلا وابتنى بيتا، وصنع حصيرا وحذاء. ولا توجد هناك زراعة في مناخ طبيعي قاس ذات امتيازات وفوائد متعددة للبشر مثل زراعة النخيل؛ لهذا كانت النخلة روح منطقة وادي سوف ويد السخاء التي لا تنقبض، فبوجود

النخلة أصبحت المنطقة صالحة للعيش والاستقرار. ونظرا للأهمية التي تمثلها النخلة لدى المجتمع السوفي، يهتم هذا المقام بمحاولة الإجابة عن دور النخل في تنشيط الاقتصاد بالمنطقة، ونشر روح التضامن والتواد بين أفراد المجتمع المحلي، وهذا بالاعتماد على وثائق منتجة محليا، صادرة عن المحاكم الشرعية التي كانت تنشط في سوف بداية من خمسينيات القرن 19م[1].

المطلب الأول: النخل المصطلح، والنشأة:

النخل أنواع عديدة تكاد لا تحصى لكثرتها واختلاف ضروبها باختلاف البلاد وأهويتها. وقد عرّف فطاحل اللغة النخل فقالوا: "أنها شجرة التمر وجمعها نخل ونخيل ونخلات"، ولفظة "نخل": هي مصدر من فعل نخل، ويفيد استخلاص الشيء الطيب من غيره الشوائب، أو نخل المنخل وأنتخل الشئ أي أختاره. وإذا نخلت أشياء لتستقصي أفضلها قلت: نخلت وانتخلت. فالنخل: التصفية، والانتخال: الاختيار لنفسك، أفضله وهو التنخل أيضا؛ إذن هذه الشجرة هي خلاصة الشجر جميعا. كذلك لفظة تمر، التي هي نطق آخر للفظة "ثمر"، وكأنما المقصود هو أن الثمر إذا ذُكر وحده فلا بد أن يكون ثمر النخيل أولا وقبل كل شيء، ويقال: أتمر الرجل، إذا كثر عنده التمر[2]. وأما في الاصطلاح: فشجرة نخيل التمر المباركة، هي من أقدم نبات الفاكهة في الدنيا ذات الأهمية الاقتصادية الكبيرة دائمة الخضرة، وهي تنتمي إلى وحيدات الفلقة كما هي ثنائية المسكن[3]؛ أي منها شجرة ذكر وأخرى أنثى كالإنسان وهو الشجر الوحيد في ذلك، يسميها الإغريقيون الشجرة حاملة الأصابع.

ويصفها السجستاني في كتابه النخل: "النخلة من أحب الشجر لقلب الإنسان لأنها رفيق دربه الطويل والشاق والجميل. وكانت النخلة أيام الشدة القلعة التي

يسند إليها ظهره ويحتمي بها ويستريح تحت سعفها وقامتها المتطاولة في كبد السماء، ويأكل من ثمرها الشهي ويتخذ من سعفها وجريدها وجذعها فرشا وسكنا من هجير الصحراء وبرد الشتاء"[4]. وإنما سميت بعمَّة الإنسان؛ لأنها من فضلة طينة آدم عليه السلام، وأنها تشبه الإنسان من حيث استقامة قدِّوها وطولها، وامتياز فحالها(الذُّكار) عن أنثاها، واختصاصها باللقاح الظاهر للعيان، ولو قُطع رأسها هلكت، ولِطلْعها رائحة المني، ولها غلاف كالمشيمة التي يكون فيها الولد، والجُمَّار الذي في رأسها لو أصابه آفة هلكت النخلة لا محالة؛ فهو بمنزلة المخ من الإنسان إذا أصابته آفة، ولو قُطع منها سعفة لا يرجع بدلها فهي كعضو الإنسان، وعليها ليف يشبه الشعر الذي في الإنسان[5]. وتتميز بمظهرها السامق يبلغ طول جذعها الاسطواني من عشرة إلى ثلاثين مترا[6]، وهي تنبت في أغلب أنواع الأراضي الرملية، وحتى المالحة منها، على عكس نبات الفاكهة الأخرى.

وأما عن الموطن الأول لمنشأ النخلة، يمكن القول أن وادي الرافدين ومنطقة الخليج ومصر هي من البيئات الأولى لوجود هذه الشجرة المباركة، وما التحديد الذي ادّعاه ابن وحشية من أن جزيرة حرقان هي الموطن الأول للنخيل إلا تجاوز على العلم؛ لأنه لم يورد لنا سندًا واحدًا يجعل هذه الجزيرة بالذات وليس غيرها هي الموطن الأول، فقد تكون منطقة المنامة أو شرقي السعودية أو منطقة من مناطق الإمارات أو عمان[7]. ورغم اختلاف وجهات نظر المؤرخين حول موطنها الأصلي، فالثابت أن بابل التي يمتد تاريخها إلى أربعة آلاف سنة قبل الميلاد، قد عرفت هذه الشجرة وثمارها من خلال ما خلّفته من آثار. والنخلة هي رمز العرب مع الجمل، لذا تغنى بها الشعراء في قصائدهم، وقد قيل في وصفها:

كن كالنخيل عن الأحقاد مرتفعاً ... يُرمى بصخرٍ فيعطي أطيب الثمرِ

المطلب الثاني : النخلة في سوف من الغراسة إلى الإثمار:

إن النخلة عصب الحياة في المنطقة، والنشاط الزراعي الأول في سوف[8]. لما تزخر به أرضها من ثروة مائية هائلة، مما حدا ببعضهم وصف سوف بالقول: "سوف بير ودلوها بعير"[9]. ويتحصل الإنسان السوفي على فوائد جمة من النخلة المباركة، فثمرتها هي الغذاء والدواء، ومن دونها يظل الإنسان جائعا مهما حاز من أنواع الغذاء؛ مما يجعل النخلة تميل إلى القداسة أكثر من الدنيوية[10]. وقد اهتم السوافة اهتماما شديدا بزراعة النخيل؛ لما تمثله من أهمية استراتيجيه في حياتهم بحيث يعد النخيل الركيزة الاقتصادية الأساسية في حياتهم، كما تمثل أمانا لهم من كل المجاعات التي تصيب الأهالي في حالات الجدب[11]. والغريب في الأمر أنه، ومن شدّة تعلق السوفي بهذه الشجرة المباركة، خلقت علاقة حبّ وهيام بينه وبينها، ونُسِجت حول ذلك أساطير، حتّى قيل أنّ النخيل يفرح بمقدم مولاه (صاحبه) وتظهر عليه بوادر السرور، ويتألم ويحزن لفراقه[12]؛ لأنّه هو الذي يذود عن حماه، ولا يقبل حتى مجرد المسَّ بترابه، كما أطلعتنا الكثير من العقود المدوّنة بسجلات المحاكم الشرعية.

بدأت عملية غرس النخيل بشكل ملفت للنظر في غوط سيدي مسطور بمدينة الوادي المركز؛ وذلك عندما أمر الرجل الصالح سيدي مسطور أبناءه بغرس النخيل في المنطقة، لكنهم لم يمتثلوا لذلك إلاّ بعد رحيله بزمن، وذلك حينما رأى أحد أبنائه وهو مسطور بن الهادي بن سيدي مسطور في منامه، أباه وهو يحفر بالقرب من زاويته فسأله عن ذلك فلم يجبه؛ ففهم أنه غاضب لعدم إنفاذهم لوصيته في جعل النخيل في الوادي، فتلطف به حتى أفصح له بأنه سيغرس النخيل في الوادي فاستيقظ مرعوبا،

وقفل ذاهبا لبلاد الجريد ليجلب فسائل ليغرسها بالقرب من الزاوية بالغوط المعروف بغوط سيدي مسطور، ثم فعل الناس مثل مسطور بن الهادي، وأخذ النخيل في الانتشار في المنطقة حتى امتد من الوادي نحو الجهة الجوفية، ثم امتد نحو القبلة ثم صار إلى اعميش، ثم ازداد عرضه شرقا وكان كالخط لا يزيد عن غوطين أو ثلاثة من الغرب للشرق. ويحدد العوامر ابتداء جعل النخيل في عام 946هـ الموافق لـ 1539م، مع أنه يرجح بأن الزمن الحقيقي قبل هذا التاريخ، أي قبل زمن سيدي مسطور، وأن التاريخ المشار إليه إنما هو لزمن تعاطي بقية الناس لزراعة النخيل[13].

ويستدل البعض على ذلك كون العديد من أسماء أنواع النخيل تحمل أسماء أمازيغية مثل: تنسين وتفرزايت وتكرمست، توراخت، تمارزيت، تانتبوخت وغيرهم[14]، لكن هذا الطرح ليس فيه دليل قاطع على سبق زراعة النخيل لزمن سيدي مسطور؛ لأنه ربما تكون هذه الأسماء جلبت أسماء الحشان الآتي من الجريد أو وادي ريغ أو ورقلة[15]. كما يوجد من يقول أن النخيل جلبها السكان من المشرق العربي بعد أن استقروا واستتب لهم الأمر بالمكان، وبالتحديد من العراق من شط العرب وضفاف دجلة[16]. وبقي النخيل يتطور حتى أصبح في القرن السابع عشر كما ذكر العياشي في وصفه للمنطقة قائلا: "هي خط من النخيل مستعرض في وسط الرمل قد غلب على أكثره، وفيه بلاد عديدة، وماؤها طيب غزير قريب من وجه الأرض[17]. وزراعة النخيل تتطلب من الفلاح السوفي القيام بعدة خطوات أساسية يمكن حصرها في ما يأتي:

1- تهيئة الأهرامات المقلوبة(الغَوْط أو الهُود):

تنتشر في أوساط المجتمع السوفي تسمية واحة النخيل بالمصطلحين غوْط وهُودْ، وذلك لأن كلاهما يحملان معنا لغويا واحد، فترجع كلمة الغَوْط Ghout **في اللغة** إلى مصدر غوْط، والغوْط أشد انخفاضا من الغائط وأبعد، والغائط: المنخفض من الأرض حتى يواري ما فيه، وجمع غوْط أغواط، وجمع غائط غيطان، فكأن الغوط أغمض من الغائط. ويقال: غوْط بطين، أي بعيد. وغطوت الشيء أغطوه غطوا، إذا سترته، مثل غطيته أغطيه غطيا[18]، الغوط عمق الأرض الأعمق. ويطلق عادة في سوف على البساتين في الجر ذات الرمال الدقيقة[19].

وفي الاصطلاح: الأغواط: هي تلك الأقماع أو أحواض ذات امتدادات واسعة تبلغ مئات الأمتار طولا وعرضا، تختلف أشكال وأحجام وعمق الأقماع، يصل بعضها إلى 16م، حيث ينمو ويزدهر النخيل في طريقة مغايرة للسقي اعتمدها السوافة، فعوض رفع المياه لمستوى المزروعات تم إنزال النخيل لمستوى الماء، بطريقة تعتبر إبداعا شبهه بعض من زار المنطقة بما قام به الفراعنة، فهؤلاء بنو الأهرام إلى الأعلى وسكان المنطقة حفروها إلى الأسفل[20](الأهرامات المقلوبة). وأما لفظ الهود، فهو مثل الغوط لكنه يقع في المناطق الحصوية أو الصحن وهي الأكثر صلابة وتحمي مزروعاتها من التلف، ونجد الهود، من التهويد والتهواد والتهود، ويقال هوّد الرجل يُهوِّد تهويدا: إذا مشى مشيا ساكنا فاترا[21]، أي الإبطاء والترفق في السير والمشي مثل الدبيب. ويرى البعض أن كلمة هود هي من الوهد؛ والتي تعني المكان المنخفض، لكن طرأ عليها قلب مكاني فجعلت الهاء مكان الواو[22]. وقصارى القول، فإن كلا من المصطلحين، الغوط والهود يحملان معنى لغوي واحد وهو

المكان المنخفض، ويستعمل كثير من سكان المنطقة التسميتين في نعت غابة النخيل، فيقال، ذاهب إلى الهود، أو ذاهب إلى الغوط.

فالغوط هو إنجاز حضاري يستحق الاهتمام؛ لما يمثله من غرابة وانبهار رغم الطابع التقليدي الذي تميز به، إلا أنه يحتاج لجهد بشري عظيم. ولإنجازه، يجب أولا اختيار المكان المناسب وبدقة، ويقوم بهذه العملية أهل الخبرة من الفلاحة الذين يتقنون جيدا الأمور العرفية والتقنية.

وعادة يتم اختيار أرض بين الكثبان التي سطحها غير بعيد الطبقة المائية الجوفية، والبداية بعملية رفع كثيب الرمال، التي تتم بمعاونة الفلاحين بعضهم لبعض، لأن الفلاح الواحد لا يستطيع بالعمل لوحده؛ لبدائية أدوات الرفع، وصعوبة الرمال. يتجمع الرمّالة في مجموعات من 15 فردا، ويستعملون "العبانة"؛ وهي عبارة عن قفة كبيرة مصنوعة من جلد البقر، وهناك من يستعمل "المكرة"[23]، وفيهم من يتكبد المشاق لتهيئة غوطه، فيرفع الرمال على ظهره، مستعملا القفة.

ويخضع رفع الرملة إلى عملية "خط الرقة"، والرُّقة هي بشكل مكعب ضلعه 3,75م من ذلك الرمل المرفوع، ويتم تحديدها من طرف "القدام"[24]، وتحسب العملية بالقد وحجمه مختلف عند أهل سوف، فعند عرش طرود(القد الطرودي) يبلغ طوله وعرضه 24 قدم، بينما يبلغ القد عند أولاد سعود (القد السعودي) 25 قدم طولا وعرضا[25]، ويستطيع القدام من تلك العملية المعقدة استخراج مستحقات الرمالة. وكما يحاط الغوط بأكثر من سياج باستعمال "الزرب" المحدث من خوص النخيل، ويتم وضع الزرب باستشارة مختصين من أهل المعرفة والخبرة في هذا المجال، حيث يكلفون رجالا مهرة بالتزريب.

والأقماع الكبيرة المحفورة في الرمل؛ فهي معدة لغراسة النخيل في سوف، والتي تتم بطريقة خاصة، فتحفر حفرة عمقها 1,75م إلى مترين وقطرها واحد متر تقريبا؛ للوصول إلى مستوى الماء الجوفي؛ وبعد تجهيز المكان يقوم الفلاح بغرس فسيلة النخل (الحشانة) – ويستحسن أن يكون حجمها يقارب حجم رأس جمل– في الرمل بعمق 25 سم تقريبا من الماء الجوفي، وتغرس النخل صفوفا متوازية بينها أبعاد متقاربة، إذ يفصل بين الواحدة والأخرى من ستة إلى ثمانية أمتار؛ وهذا كي تصلها الشمس ولا تغطي عن بعضها البعض، ولا تتصل عروقها حتى لا تسرق علف بعضها لاحقا، وكلما تباعدت الحشانات عن بعضها البعض كان ذلك أفضل[26]. وتجلب الفسائل من تقرت وورقلة بدرجة أقل، ومن منطقة سوف نفسها.

والفترة المعتادة لغرس الفسائل بالمنطقة هي ما بين مارس وأفريل حتى ماي، ويمكن الغرس أيضا ما بين 15 سبتمبر إلى 15 أكتوبر، وفي كلا الحالتين يتم سقيها لعدة أيام ثم يتركها تحت رعاية الله[27]، وفي باقي عمرها تشرب النخلة في وادي سوف، دون أن يبذل الفلاح عناء في سقيها، "أرجلها في الماء ورؤوسها في النار"[28] تُأتي أكلها كل حين بإذن ربها. وقد كان السوافة حتى عام 1901م يغرسون ألف حشانة تقريبا في السنة، سواء في الهيدان الجديدة أو تلك المعدة لتعويض نخيل قديم[29].

المطلب الثالث: النخلة عصب الاقتصاد ويد السخاء الذي لا ينضب في سوف:

1- **تطور زراعة النخيل في الوادي**: بالحديث عن تطور النخيل يدفعنا إلى التعرف على أصنافه، من ناحية القوة وارتفاع الجذع، والطول وهيئة الجريد والسعف

والشوك، وحجم وهيئة ولون العراجين والتمر، مذاقها وشكل نواتها، وأخيرا فترة تلقيحها ونضجها[30]، بحيث هناك من أحصى حوالي ثلاثين نوعا، والبعض يذهب إلى أكثر من ذلك بكثير. وتقسم هذه الأصناف إلى ثلاثة رئيسة بالإضافة إلى فحل النخل (الذُّكار) كالآتي:

- **الغرس:** الأقوى من بين النخيل كله، لا يملك أصنافا ثانوية وهو الأكثر عددا في سوف، ويمثل أكثر من أربعة من خمسة نخلات في غراسة النخيل في المنطقة. وتبلغ حمولته السنوية من 10 إلى 24 عرجون يصل وزنها من 90 إلى 300 كغ وأكثر، لونه قرميدي مذاقه حلو، يقاوم التخزين بعملية التصبير التقليدية؛ وهي ضغطه ورصه في أكياس تسمى "بطاين"، بحيث يبقى التمر سليما مدة تزيد عن 10 سنوات، ويخزن أيضا في آنية كبيرة من الجبس تدعى "الخابية"؛ والتي تحوي ستة قناطير أو أكثر، وتثبت قصبة لتصب العسل في الخارج[31]، يُجمع هذا العسل في قلة لاستعمالات مختلفة في البيت. تمر الغرس يفضله السوافة ولا يخلو بيت من ثماره، يتناولونه مع حليب الماعز كغذاء. كما وُجد نخيل الغرس في الجنوب التونسي، ويدعى "غرس سوف"، وهو مستورد في الأصل من وادي سوف[32].

سكان سوف كانوا يطلقون عدّة تسميات على نوع الغرس لتمييزها، منها ما يدل على الموضع، أو المكان، ومنها ما يختار لها أسماء يعتقدون أنها تحمي من شرِّ أعين الحساد. وقد أحصينا عدّة أسماء من خلال العقود المختلفة فهناك: غرس الزاوش، غرس الحد، غرس البهيم (مربط الحمار)، غرس الباطن (الذي يكون موضعه على حافة كثبان الرمل)، غرس الجامع، غرس العظم (يجعلون عظم حيوان في النخلة التي تعطي تمرا وفيرا، خوفا من العين)، الغرس الأعوج، الغرس الشارف (كبير

السن)، الغرس العاقر، غرس الزريبة، غرس الرُكْنَة (موضعه في زاوية من الغوط)..[33].

– **دقلة نور:** وهي من أجود أنواع التمور في سوف، وهي أكثر حساسية من باقي النخيل، جذعها نحيف وممشوق وقليل الارتفاع، لا يملك قوة الأصناف الأخرى. تعددت الروايات في أصلها وتسميتها؛ فيرى البعض أن أصلها يعود إلى أنه، وفي سنة 600ه/1300م كانت امرأة صالحة بهرهيرة، تسمى لالة نورة ذات صيت، يقصدها الزوار من كل مكان للتبرك بها، لدعواتها الصالحة المستجابة فيه، فذهب وفد معها إلى أداء فريضة الحج، وجلبت من المدينة المنورة نوعا من التمر يسمى لينة، وهو نوع جميل فزرعت منه النوى بالساقية، فنبت ملتفا من الفسيل، فجاء بهذه الدقلة فأطلق عليه اسم دقلة لآله نورة، فكان الناس يأخذون منه للتداوي والبركة، يأخذون أيضا فسيلا ويغرسونه في الأجنة، فسرعان ما كثر؛ لأن النخلة الواحدة تنبت تحتها فسائل عدة، وهكذا إلى أواخر القرن العاشر الهجري، فانتقلت إلى الجريد، وبعده إلى بسكرة، والخنقة وبعدها إلى سوف، واختزل اسمها فصار دقلة نورة، ثم دقلة نور[34].

وهناك من يرجع إلى أن بلد العراق هي أصل موطن "دقلة نور"، وتحديدا جُلبت من ضفاف دجلة، سميت هذه الثمرة بأصل مضارب نخلتها، لكن الجيم قُلبت إلى ما يعرف بالجيم القاهرية ذات الأصل اليمني، وأغلب قبائل سوف من تلك المناطق. وأما "نور" أو "تمر النور"، فسميت بهذا لشفافية لبّ تمرها ولونها العنبري. وقد كانت تشكل ثمانية بالمائة من مجموع تمور سوف مع مطلع القرن العشرين، وهي الأفضل في الصحراء الجزائرية، وذات جودة عالمية[35]، فدقلة نور بلا

منازع النوع الوحيد الذي شاع عند الأوربيين وعملوا على تنشيط زراعته، بحيث يفضلونه على باقي الأصناف الأخرى، كما هي الوحيدة الموجهة نحو التصدير إلى أوربا[36].

- **النهوش:** ومن أنواعها، تاكرمست، تافزوين، علي اوريشد، دقلة بيضاء، دقلة صفراء، الحمراية، خضراية، المسوحي، وفطيمي، واصباغ عروس، دقلة النوارة، تنسين، حلواية الزاب، الغدامسية، تفرزايت، الدقلاوي، وراس الداب.. وقد كان السوافة – ولا زالوا – يعطون العناية الأكبر للنوع الأول والثاني (الغرس، ودقلة نور).

وقد شهدت وادي سوف أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن 20، تطورا ملحوظا في زراعة النخيل؛ وهذا ما دلت عليه الإحصائيات والأرقام المتوفرة، فقد بلغ عدد النخيل بأصنافه سنة 1860م حوالي 60 ألف نخلة، وارتفع العدد إلى 136 ألف في العام 1881م[37]، ووصل إلى 160 ألف عام 1887م، وبلغ آخر القرن 19م نحو 202300 نخلة عام 1900م، ليصل عام 1902م عدد 217909 نخلة، وعدد 282765 نخلة في العام 1910م، ليرتفع إلى 289969 نخلة عام 1912م، ويدنو من الرقم 294680 نخلة في العام 1913م، ليتراجع سنة 1914م في حدود 289415 نخلة، ليشهد زيادة في العام 1915م ليصل حوالي 298675 نخلة[38].

2- النخل وثمارها محليا، للتجارة وفي وجوه الخير:

كان لزراعة النخيل دورها الأساسي في حياة السكان بمجتمع وادي سوف، فثمار النخلة مثلت العمق الاقتصادي للسكان، محليا بالاستهلاك والمقايضة، وخارجيا بالتصدير إلى آفاق بعيدة. وقد أكّدت الوثائق التي بين أيدينا أهميّة ثروة

النخيل في بناء الاقتصاد المحلي، فهي الغذاء الرئيس، والمورد المالي الفريد لتغطية الحاجيات اليوميّة للفرد السوفي، وقد وصل ذكر النخلة بجميع أنواعها في عقود المعاملات والمبادلات إلى نسبة 90٪، إما مباعة أو مبتاعة أو موهوبة، أو موصى بها لعقب، أو متروكا لوارث، أو موقوفة على الأحفاد، أو مرهونة يستوفي منه الدائن حقّه عند حلول الأجل. نوضح ذلك بشيء من التفصيل في الآتي:

1-2- النخلة مباعة أو مبتاعة:

لقد تبوأت النخلة وثمارها المرتبة الأولى في تحريك التجارة المحلية وتفاعلها، وقد دلت مجموعة رسوم البيوع(البيع، الشراء، الدين) المدونة في سجلات المحاكم الشرعية، على أن النخلة تدخل في جميع معاملات ومبادلات السوفي ضمن محيطه القريب أو البعيد داخل المجال السوفي. وقد زودتنا بعض رسوم البيوع المسجلة في سنة 1885 بمعلومات دقيقة حول أسعار أنواع النخيل، وذلك بذكر عدد النخيل المباع وصنفه، ومنه، فقد اشترى محمد بن أحمد غيلاني العشي من البائع له علي بن حاب الحمدي نخلة واحدة من صنف دقلة نور من ملكه الكائن بغوط السردوك بثمن مبلغه 100 رطجس[39] (125 ف)[40]. واشترى سالم بن سعد بن ضو الفرجاني نخلة من نوع الغرس من البائع له أحمد بن نصر بن محمد بن قدور الحمدي بغوط نصر بن قدور بجر بثمن مبلغه تسعون رطجس(112,5ف). والمشتري المزبور ابتاع نخلة غرس أخرى بجر سيدي مرغني من البائع له أحمد بن الأعوج بثمن قدره 100 رطجس(125 ف). ولم نعثر على رسم يوضح سعر صنف النهوش؛ لأن السوافة لا يقبلون على شرائها إلا إذا كانت ضمن مجموعة من الصنفين الآخرين.

وفي حالات أخرى يباع النخيل في مجموعة تصل إلى أكثر من خمسين نخلة، ومن ذلك فقد باع الكهل محمد بن العيد بن سعد الدبيلي إلى الأشيب محمد بن حامد بن رزق –أحد كبار ملاك النخيل ببلدة الدبيلة– جميع الحصة المشجرة نخيلا والمشتملة على خمسة وأربعين نخلة الكائنة بجر الدبيلة الجوفي، بثمن قدره ثلاثة آلاف فرنكية، اعترف البائع بقبض جميع الثمن وصدقه المشتري من ذلك التصديق التام...[41]. وفي رسم آخر، الأشيب علي بن مبروك الدبيلي باع للكهل سي محمد بن مبروك القبيل أربعة عشر نخلة من الحصة المشجرة نخيلا بهود بية بجر الدريميني، بثمن قدره تسعمائة فرنكية، اعترف البائع بقبض جميع الثمن وصدقه المشتري من ذلك التصديق التام[42].

ونستشف، أن كاتب المحكمة في الحالتيين السابقتين، لم يحدد نوع النخل المُباع حتى يتسنى لنا ضبط سعرها، والذي بلغ 120 فرنك للنخلة الواحدة في الأولى، وحوالي 95 فرنكية في الثانية، والتباين الواضح يرجع ربما إلى احتواء الأولى على نوعية جيدة من الغرس ولعلها تشمل حتى بعض من الدقل الباهضة الثمن. في حين الثانية تكون أقل جودة وخالية من الغرس أو الدقلة. ومن جهة ثانية يؤكد نص العقدين على ميسرة ودُثُر المشتريين اللذين دفعا المبلغ الكبير نسبيا دون كرات(تقسيط) على عادة عموم المجتمع السوفي آنذاك؛ لأن السيولة المالية تتوفر لدى فئة محدودة من المجتمع. وكما اشترى الملاك محمد بن حامد الدبيلي المزبور عشرة نخلات بجر الدبيلة من البائع أحمد بن نصر القبيل بثمن قدره 460 رطجس(575 ف)[43]، وهو مبلغ منخفض جدا حيث بلغ سعر النخلة الواحدة

57,5 ف؛ وهذا ما يفسر أن المجموعة محتوية على نخل من نوع النهوش الرخيصة الثمن.

وقد أطلعتنا وثيقة صادرة عن محكمة الوادي، توضح نوع النخل وعدده، وحتى اسمه، في رسم شراء عائلي، ونصه، "اشترت الحرة مبروكة بنت أحمد الساسي الحمدية من البائع لها زوجها علي بنان القبيل أربع نخلات من ملكه الكائن له بالخبان المسمى البليدة بجر الرقيقات، وهم: غرس الجلة(بعر الجمل) والغرس إلي شرقا منه والغرس الكبير والذي غربا منه بثمن قدره ثلاثمائة وخمسة وسبعون فرنك قبض البائع بذكره من المشترية جميع الثمن وسلم لها في المبيع "[44]. كما اشترى سالم بن عثمان بن صحراوي العشي من البائع له محمد التركي بن البردي القبيل جميع 18 نخلة من ملكه الذين هم بغوط البردي المذكور وهم: دقلة نور، وغربا منها أربع نخلات، والجبار الذي قبلة الدقلة، وغربا منه أربع نخلات وتافزوين، وغربا منها ثلاث نخلات وتافزوين ثانية، وغربا منها ثلاث نخلات، بثمن مبلغه إحدى وثلاثون مائة رطجس[45]. وفي رسم آخر محمد العيد بن علي السردوك وأمه باعا للمكرم علي بن حامد القبيل أربع نخلات بغوط السردوك بثمن قدره 462,5 فرنك[46]. وفي جر تهويدي بغوط سيدي مسلم ببلدة تاغزوت باع سي العيد بن الحاج الأخضر بن سيدي مسلم التارغزوتي إلى سي أحمد بن عبد الله حنيش القماري جميع حضه من النخيل والمحتوي على سبعة عشر نخلة وموضع معد للغراسة بمبلغ عدده 1250ف[47]. والحصيلة، فقد تراوح سعر نخلة الغرس في الفترة المدروسة ما بين 80 إلى 120 فرنك، والمعيار في ذلك قوة النخلة وعمرها وقربها من مناطق السكن..

وقد أكدت وثائق المحاكم الشرعية على أهمية تحديد مواقع النخل المباع، درءا للخصومات وعملا بالشريعة السمحاء، لهذا يحرص الكتاب على تدوين اسم الغوط والجر الذي يقع فيه النخل، ويُرسّم حدود النخلة وحرمها[48] ولواحقها؛ لأن هناك من النخيل ما يباع بأسطره من التراب، كما في عقد بيع حصة النخيل الآتي: "حضر محمد الصغير بن بديدة المصعبي وصحبته عثمان بن عتوس العشي، وأشهد أنه باع للثاني حصة النخيل التي له على ملكه... يخرج بأربعة أسطار تراب قبلة، وخمسة غربا وخمسة جوفا[49]. وهناك حالات تباع النخلة دون أسطر وتدعى "وتد"[50] أي، لا يمكن للمبتاع أن يتوسع خارج الحرم المتعارف عليه للنخلة، وتسجل في العقد بالعبارة التالية "نخلة غرس وتد"[51].

وأما في شأن الحدود والجر واسم الغوط، فالرسم الآتي يوضح المقصود، "فقد باع سعد بن أحمد بن عون الحمدي إلى قبيله سعد بن الشيخة جميع حصة النخيل الذي له، بغوط مسعود بن نصر بجر الصحن بالجهة الشرقية الجوفية، يحده شرقا خليفة بن طليبة وجوفا أحمد بن مصطفى وغربا محمد بن نصر وإخوانه، وقبلة بنات نصر بن عون[52]. وفي حالة أخرى كاتب المحكمة يحدد محاذاة الغوط بإحدى المرافق الهامة في المدينة، فيذكر أن، "محمد العيد بن علي بن السردوك الحمدي، باع للمكرم الطالب علي بن عماره بن زربيط القبيل زوج غروس من ملكه الذي له بغوط السردوك المحاذي للسوق(الوادي)، مع سطر تراب شرقا بمبلغ قدره مائة وخمسة وعشرين فرنك[53].

وتجدر الإشارة، أن، كثيرا من الغيطان في قرى وحواضر سوف مشتركة الملكية، فتجد من يملك في الغوط الواحد النخلة أو النخلتين، وهناك من يملك العشرة أو

أكثر وهذا تبعا لميسرة الأفراد؛ ولهذا يحرص السوافة على شراء النخيل المبتاع المجاور لنخيلهم، عن طريق حق الشفعة، فنجد في نص بعض من الرسوم العبارة "ويحده من جهة كذا المشتري". ومن ذلك، فقد باع إبراهيم بن محمد الساسي بن عامر المصعبي الوادي، حصة نخيل نوع الغرس إلى بالقاسم بن النان الحمدي جاره من جهتي الشرق والشمال[54]. فهذا الكهل أحمد بن العيد بن سعد باع لشقيقه محمد جميع حظه المشاع معه من الحصة المشجرة نخيلا الكاينة بالأرض الصغيرة بجر الدبيلة الجوفي[55]. وتحدث في المقابل بعض النزاعات نتيجة القيام بالبيع دون إعلام الجار، وخاصة إذا كان من الأقرباء، وهذا ما حصل لأبناء بالقاسم بن علي، فقد باع الأخوين علي ومحمد جميع الشركة المشجرة نخيلا الكائنة بأرض الجدارة بالدبيلة للمكرم محمد بن حامد الدبيلي القبيل بثمن قدره 3000 رطجس، قام أحمد العيد شقيق البائعين على المبتاع من أجل أخذ حضه من النخيل بالاستحقاق وأخذ حظ أخويه بالشفعة، وطال النزاع بينهما إلى دخل من أراد الصلح بين الطرفين، ومفاده أن، يترك أحمد العيد المذكور النخيل المزبور بيد محمد بن حامد المسطور ويدفع له 300 رطجس، كما يترك محمد بن حامد ستة أذرع بذراع الحديد من مساحة التراب في الجهة الجوفية يبقون قنطرة ويلوح في حدهم من العامي أحمد العيد من غير غراسة في الأذرع المذكورة، وتراضيا على ذلك وقبض أحمد الدراهم من محمد بن حامد وانفصلت الدعوة بينهما[56].

2-2- النخلة رهن لدائن أو مُحبَّس على عَقِب:

أ- النخلة مرهونة لدائن: يضطر السكان إلى عملية الاستدانة لسد حاجياتهم اليومية، نظرا للفاقة وشظف العيش، وضعف الدخل الفردي وانحصار الثروة في

سوف عند كبار التجار وبعض الحكام. وقد اطلعتنا أغلب عقود الدَّيْن المُنجّم، أن، الدائن لا يقبض ولا فرنكا واحدا، لذا فإنه يحرص على مستحقاته ويحدد مع المدين أجلا مسمى. ومن أجل تأمين الدائن على دينه فإنه يطلب من المدين "رهنا"؛ ليستوفي منه حقه عند حلول الأجل، والغالب في الرهن أنه يكون من النخل، فيقال مثلا: "وجعل المدين تحت رب الدين خمسة نخلات من ملكه رهنا بيده ليستوفي ثمنه منهم"[57]. ومن ذلك، المعاملة المالية التي حصلت بين الطيب بن صالح بن النواس المصعبي والأشيب مصباح بن صالح البوسرياني الدبيليان، وقد ترتب بذمة الأول مبلغا قدره 587,5 ف، ولكي يؤمن الثاني المبلغ المزبور طلب أمام القاضي رهنا، فحضر المدين المذكور وأشهد أنه رهن تحت رب الدين جميع هوده المشجر نخيلا الكائن بجر الدريميني(الدبيلة) رهنا ثقة في دينه المذكور؛ ليستوفي منه ذلك عند عجزه، وأذنه بالحور بشهادة كل من محمد بن ساري، وأحمد بن بالقاسم بن الزعبي[58].

ووجدنا من تقدم للمحكمة ليطالب بماله لاستيفاء المدة المحددة، وهذا ادعى به حسن بن محمد بن القماري على المدعى عليه الأشمط علي بن مبروك الدبيلي، وقد ترتب بذمة الأخير للأول 500 ف وراهنا له في ذلك العدد المزبور جميع الحصة المشجرة نخيلا التي له بأرض بن اشويخة بجر الدبيلة القبلي واستدل على صدق دعواه رسم الدين والرهن الصادر عن المحكمة أحدها بعدد 216 والآخر بعدد 217 بتاريخ 1906/08/19م، ويروم بدعواه دفع العدد المزبور حالا، وصدقه المدعى عليه في جميع ذلك إلا أنه طلب الإمهال إلى الميسرة؛ فأبى المدعي إمهاله، وطلب من الشيخ القاضي حكما يتوصل إلى خلاصه[59]. ولما نظر القاضي في الدعوى

وهو بمحل المحكمة، فصل فيها وبحضور المتداعيين لديه، ونصه، على المدعى عليه دفع المبلغ المذكور للمدعي حالا دون أجل؛ وإلا يُباع الرهن المذكور بالمناداة على يد الدلال المدة المألوفة شرعا لبيع العقار، بما زاد فالمراهن وما نقص فعليه، كما أجرة هذا الحكم وما عسى أن يجب في تنفيذه على المحكوم عليه، حكما تاما واجب العمل بمقتضاه. وأوصى وأمر الحكم الفرانساوي(كذا) الجمهوري جميع الولات والعمال المتصرفين في خدمة الدولة عل وقوفهم على تنفيذ هذا الحكم.

ودلت بعض الرسوم الشرعية، أن، القاضي يتدخل عندما يحصل تماطل من المُدان في تسديد ما ترتب بذمته من دين عند حلول الأجل؛ إثر ذلك يقوم الفقيه بتعيين عقار من ملك المعني – وعادة ما يكون نخيلا – وتقديمه للدلاله حتى يأخذ منه مناب صاحب الدّين، وهذا ما قام به القاضي محمود بن سالم بعد أن ضرب أجلا بعد أجل إلى محمد العيد بن علي المردود الحمدي بخلاص ما بقي بذمته من الدين للطالب علي بن عمارة بن زربيط قبيله والذي قدره 225 ف ثابت برسم شرعي، وانقضت الآجال وبقي يماطل؛ فقام القاضي المزبور بالنداء بنخلتين من ملكه بغوط السردوك وهما: الشارف والجبار، وبعد المزايدة قدر ثمن النخلتين ب 150 ف اشتراهما علي بن حامد الحمدي ونفذ له البيع، دفع المشتري 125 ف إلى رب الدين، وبقيت 25 ف طُرح منها خمسة فرنكية في أجرة الدلال وخدمة الأعوان[60]. وحصيلة القول، النخلة عمود وركيزة المعاملات والمبادلات التي تتم في أوساط المجتمع السوفي.

ب- **النخلة موقوفة على عقب**: الوقف، هو الحبس والمنع، مصدر وقف وقفا، ومنه قولهم: وقفت الدار حبستها في سبيل الله، والجمع أوقاف، ومعنى تحبيسه: ألا

يورث ولا يباع، ولا يوهب[61]. والوقف من جهة التي حبّس عليها أو من الغاية نوعان:

ب-1- **الوقف الأهلي(الذري)**: وهو ما جعل ابتداء على معين، سواء أكان واحدا أم أكثر، سواء أكانوا معنيين بالذات أو بالوصف[62]، كما يجب أن يذكر الجهة التي يؤول إليها الحبس عند انقراض العقد. وهذا ما يوضحه رسم الحبس الآتي: "حبّس ووقف الأشيب محمد الشريف بن نصر المصعبي الظهراوي على محمد الحبيب وشقيقه محمد الأخضر ابني ابنه بالقاسم الصغار الذين هم في حجره جمع الحصة من النخيل التي هي من ملكه الكاينة له بالغوط الكبير جَرُّ الصحن التي هي شرقا من نخيل المحبس عليهما... مجموع الحصة المذكورة أربعة عشرا غرسا وأربعة حشاشين ... تلك الحصة على كل ذكر وعلى ما يولد لهما من أولاد الذكور والإناث على أعقابهم وأعقاب أعقابهم ما يتناسلون وامتدت فروعهم في الإسلام ... ومن مات منهم من غير عقب يرجع نصيبه إلى أقرب الناس الموقوف عليهم. هذا الحبس لا يباع ولا يوهب ولا يرهن ولا يورث ولا يغير عن حاله ولا يبدل... أراد المحبس بذلك وجه الله العظيم"[63].

ونجد في رسم ثاني المُحبِّس "محمد بن حامد الدبيلي" لديه ولد واحد، وقف وحبس له عدد هائل من شجر النخيل بلغ أكثر من 400 نخلة تقريبا، واشترط أن يؤول الحبس أيضا لمن سيولد له من الأولاد دون الإناث، واستثنى ثمانية صيعان تمر من نخل الحبس المذكور تدفع لقراء كتاب العروسي بجامع الدبيلة[64]. ومواضع النخيل الذي استقر بملك المحبس بموجب رسوم رسمية صادرة عن المحكمة أربع هي، جميع الهود المشجر نخيلا المعروف بغوط الطيب بن نواس بجر

الدريميني، وجميع الحصة المشتملة على خمسين نخلة بأرض أحمد بن نصر بجر الدبيلة الغربي، وجميع الحصة المشتملة على تسعين نخلة بأرض امهاوة بجر الدبيلة الغربي، وجميع الأرض المشجرة نخيلا بأرض محمد الزعبي بجر الدبيلة الغربي. واشهد المحبس المذكور أنه حبس ووقف جميع المواضع المذكورة بما لها من حدود والحرم والاحترام على ابنه الصبي محمد ومن على من يوجد للمحبس من الذكور خاصة دون الإناث وعلى أعقابهم وأعقاب أعقابهم ما تناسلوا وامتدت فروعهم في الإسلام[65].

وأضاف شرطا آخر حسب رسم مؤرخ في أفريل 1910م، في شأن من يؤول له الحبس، فإذا انقرض المحبس عليهم ولم يخلفوا ذكرا سيرجع الحبس المذكور وقفا على أبناء بالقاسم بن خنوفة القبيل، وقد أمر ميدة بن خنوفة بالحوز للمحبس عليهم إلى أن يبلغوا مبلغ الحوز، هذا بعد أن ضمّن إلى الحبس السابق، جميع الحصة المشجرة نخيلا والمشتملة على خمسة وخمسين نخلة، التي له بهود بية بجر الدريميني، واستثنى المُحبس غرارة ونصف تمر من غلة الحبس، في كل سنة عُمرة لابنته فاطمة مدة حياتها، وإذا قدر الله عليها الموت تلحق العمرة بالحبس[66]. وزاد في رسم تحت رقم 1031 مؤرخ في 12 ديسمبر 1912م، حصة أخرى مشتملة على ثمانية وعشرين نخلة، الكائنة بغوط الصحن بجر الدبيلة الغربي، وحصة ثانية مشجرة نخيلا بأرض بالقاسم بن يوسف بجر الدبيلة الشرقي، ولذا يصبح مجموع المُحبّس ما يفوق 600 نخلة.

وبعد سنوات من تاريخ الحبس السابق، تغيرت بعض الأحوال، حيث أصبح المحبس محمد بن حامد ضرير العينين، وكما وُلد له ابنا سماه موسى، وأصبح لا يثق

في من كلفه برعاية الحبس. وبطلب منه لتجديد رسم الحبس، حضر لديه شهيدي القاضي في محل سكناه بالدبيلة، وفيه أشهدهما حال صحته وجواز أمره أنه أبطل شرط إذا انقرض المحبس عليهم سيرجع النخيل إلى أبناء بالقاسم بن خنوفة، وكما أبطل حوز ميدة بن خنوفة لأبنائه بل يحوز نفسها والدهما فاطمة بنت الحاج محمد القبيل؛ وسبب تجديد رسم الحبس حسب زعمه هو، لِما رأى من المذكورين سابقا من التقصير والخيانة[67] في تسيير أمور الحبس.

ب-2- **الوقف الخيري**: وهو ما جعل ابتداء على جهة من جهات الخير كالمساجد والمستشفيات والزوايا والمقابر، وينحصر الموقوف في مثل هذا النوع على المساجد في سوف، حسبما سجلناه من إشارات ضمن عقود متفرقة، وقد عثرنا في "عقد وكالة "، فيه، نائب جامع العزازلة بحومة المصاعبة، يوكل الشباب "إبراهيم بن خياري بن عبد القادر المصعبي"، ينوب عنه في شأن حبس جامع العزازلة، حيث يستخرج عامة منافعه عند من كان ومن تعين وعلى قبض ذلك. للاشارة لم نعثر على رسم ينص صراحة على الوقف الخيري، غير أننا وجدنا شذرات توحي لمثل هذا النوع من الوقف، لكن الملاحظ أن هذه الأحباس تركزت في النخيل وثمارها، دون أشياء أخرى كالحوانيت والآبار وغيرها.

وقد وجدنا الوقف الخيري في الصدقات وعقود البيع، فمثلا: عند تحديد جهات نخلة مباعة يذكر حدودها فيقال: يحدها من الشرق "غرس الجامع"[68]، ويقصد به، الغرس الذي حبّسه صاحبه على المسجد. وهناك نوع آخر يسمى، "غرس الحبس"، وهو الغرس الذي حُبِّست غلته على الفقراء والمساكين حتى يُخَرِّفون[69] عليه. والسؤال المطروح، لماذا عزف الناس على توثيق هذا النوع من الأوقاف؟ والإجابة

تكون ما ذهب إليه أبو القاسم سعد الله، بأن الأحباس أصبحت تحت نظر ومسؤولية السلطة الفرنسية، ماديا ومعنويا؛ مما جعل الناس لا يقبلون على التبرع للمساجد، كما أن تدجين الأئمة والخطباء جعل الناس يشكون في خدماتهم وإخلاصهم للدين؛ لذلك لجأ العامة إلى الطرق الصوفية، وأخذوا يتبرعون لها سرا وعلانية[70].

وقد سجلت النخلة حضورها في العقود الناقلة للملكية، فإما موهوبة للمواصلة والوداد، أو صدقة لابتغاء الأجر والثواب عند الله، وفي ما يلي نعطي نموذج مختصر لكل نوع: "وهب الأشيب ارزيق بن سالم بن أحمد المصعبي الظهراوي على أولاده الذكور سالم ومحمد جميع النخيل الغربي بترابه الكاين له بجر واد زيتن الذي يحده تافزوين والحشان الذي قبلة منه، كما وهب على بنته(كذا) خديجة سبع نخلات. وزوجه مباركة بنت إبراهيم ثمانية نخلات. واشترط المذكور الموهوب الاعتصار[71] للهيبة من شاء يعتصره، ولا يتصرف أحد في النخيل ما دام حيًّا"[72]. وتبرز لنا أيضا صورة عن العلاقات السائدة ضمن الأسرة الواحدة، في التبرع والعطايا بين أفراده، ومحور ذلك النخلة، ومنه، فقد "تصدقت الحرة مبروكة بنت مسعود بن عمر على ابن ابنها الشاب محمد العربي بن بالقاسم بجميع حضها الباقي لها من النخيل في غوط خليفة بن بشير بحدوده المعلومة ... واستثنت المتصدقة المذكورة بأن لا يتصرف محمد العربي المزبور فيما ذكر أعلاه ما دامت حيَّةً، ورضي محمد بذلك"[73].

المطلب الرابع: تجارة التمور داخليا وخارجيا:

تنشط تجارة التمر محليا في فصل الخريف، بحيث ينطلق موسم جني التمور في كامل المنطقة، فيباع التمر في السوق المحلية للسكان من أهل الجهة، وغيرهم من أهل الشمال الذين يُقبلون بقوافلهم. وقد أطلعتنا بعض رسوم المحاكم على عملية تسويق التمور في الداخل السوفي، ويقدر التمر "بالحمل" والذي يشحن على الجمال في أكياس تدعى الواحدة غرارة. وقد كان يباع قنطار الغرس المضغوط(بطاين) في أسواق سوف بـ 15ف، ما عدا في السنوات السيئة حيث يرتفع السعر قليلا[74].

وقد دلت الوثائق على تبادل مثل هذه السلعة، ومن ذلك، فقد "حضر الكهل علي بن مبروك بن نصيب الدبيلي وصحبته محمد بن حامد بن رزق القبيل، وأشهد الأول أنه اشترى من الثاني عدد أربعين غرارة(80 قنطار) تمر وخمسين قطعة كسوة صوف عمل الدبيلة بثمن قدره 1875 ف"[75]. وفي رسم آخر، البائع السابق يبيع نصيب تمر للمشتري نفسه بثمن قدره 49 دورو[76]. ورغم أننا لا نعرف نوع التمر ولا السعر الحقيقي له في كلتا الحالتين، كون أن المبلغ المذكور هو السعر الإجمالي للسلعتين في الأولى، وفي الثاني لم يحدد الكاتب قدر المباع بذكره عبارة "نصيب تمر"؛ إلا أنهما يدلان على رواج بيع التمر في الداخل السوفي، سواء للاستهلاك المحلي، أو من أجل إعادة تسويقه خارج المنطقة.

وقد شكلت التمور السلعة الرئيسة في صادرات أهل سوف مع الأقاليم المجاورة، وخاصة تمر الغرس، الذي يدخل بقوة في عمليات البيع والمقايضة، ناهيك عن دقلة نور الممتازة التي تصدر خارج البلاد. وقد كان يأتي النمامشة من تبسة وخنشلة وأولاد دراج من بريكة، وأولاد عمر وأولاد ساولة من بسكرة؛ ليتزودوا

بالتمر وليشتروا أكياس التمر الصافية أو المختلطة. وعادة ما يشتري السماسرة السوافة محصول التمر على الشجرة بطريق ما يسمى "الخرص"[77]، ثم يبيعونه إلى تجار بسكرة، حيث تجمعت أغلبية تجارة أهل سوف مع هذه الأخيرة؛ بسبب ضعف المراكز الأخرى. وقد قُدّر سعر الحمولة التجارية للجمل ما بين 40 إلى 45 ف، مع إضافة تكلفة النقل والتي هي من 13 إلى 20 ف للغرارة، لكن السوافة يقومون في أغلب الأحيان؛ بنقل المحصول على جمالهم للزيادة في الربح. وسعر الحمولة حتى خنشلة هو من 20 إلى 30 ف، ومن 25 إلى 35ف نحو تبسة[78]. ويستورد السوافة مقابل ذلك، القمح والشعير والحمص وغيرها من السلع. وقد قدّر كوفي نسبة 12٪ من محصول تمر الغرس يباع خارج المنطقة، ويحقق التجار السوافة ربحا من 2 إلى 3 ف في القنطار. وبما أن الكمية الباقية لا تكفي للاستهلاك المحلي؛ فإن أهل سوف مجبرين على شراء الكميات الإضافية من وادي ريغ حيث التمر أقل جودة وأرخص ثمنا؛ لتموُّن السنوي باعتباره كما أسلفنا الغذاء الرئيس لدى السوافة، وعادة ما يستعمل السوافة جمالهم الخاصة حين يذهبون للتزود بالعولة من وادي ريغ لتوفير سعر النقل بين الواديين وهو 10 ف[79].

وأما مع البلاد التونسية، فبحكم الجوار وصلة المصاهرة بين واحتي وادي سوف وبلاد الجريد، صارت المبادلات دائمة ويومية، يصدّر تجار سوف لبلاد الجريد المنتوجات الفلاحية من مختلف أنواع التمور الممتازة، وبطاين الغرس والمظلات المصنوعة من السعف[80]، إلى جانب التبغ وبعض السلع الأخرى، ويستوردون مجموعة كبيرة من المصنوعات التونسية والأوربية، والشاي والقمح، وزيت الزيتون، وأصبحت هذه التجارة أقل أهمية بعد تقييدها من قبل فرنسا[81]؛ لكن تجار سوف

حاولوا تفادي هذا التضييق الفرنسي باللجوء للتهريب[82]. أما مع أوربا، فدقلة نور هي الوحيدة الموجهة للتصدير نحوها كما أسلفنا؛ نظرا لقيمتها الاقتصادية وتميز تمرها، وتشحن عبر ميناء سكيكدة وفي أكياس تزن الواحدة منها 33 كغ، وتعالج في مرسيليا وتوزع إلى بقية الدول[83].

والنخلة هي مصدر الرزق الأساس لساكنة وادي سوف، ويشكل العمل في مجال رعايتها وقطف ثمارها وتسويقه نسبة أكثر من 80٪ من مجموع سوق العمل المتوفر آنذاك. بداية من تهيئة مكانها، حيث يقوم أهل الخبر من الفلاحة بتقدير حجم الرمال الذي على العمال حفره ورفعه، بعد وقبل انجاز "الرڤة"، ويتقاضون مقابل ذلك ستة فرنكات يسددها العمال وأصحاب الغيطان بالتساوي، ويقدر مبلغ تسديد الرڤة بـ 50 ف إضافة إلى كمية متعارف عليها من التمر. وعندما يتعلق الأمر بإزاحة رمل نتيجة عاصفة قوية في سنة 1901م مثلا، يدفع أصحاب الحدائق 0,30 إلى 0,40 ف لكل 50 قفة عند أولاد سعود، و0,50 ف في الوادي؛ وهذا بسب عمق الغيطان في الأخيرة، ويحصل الذي يجمع روث الجمال(الجلة) المستعملة في تسميد النخيل على ثلاثة فرنكات مقابل حمولة الجمل، وتباع 100 جريدة المستعملة في تسييج الحدائق بثلاثة فرنكات، ويتقاضى العمال الذين يشتغلون في تشييدها 2,50 ف لليوم الواحد، وكما تباع شماريخ فحل النخل بسعر متوسط قدره 0,75 ف، ويتغير السعر حسب الوفرة والقِدم والجدّة. ويسدد ثمن اللتر الواحد من مشروب اللاقمي بـ 0,10 ف[84].

الخاتمة:

وجملة القول، لقد كانت زراعة النخيل تستحوذ على جل اهتمام أهل سوف،

وتستوعب أوقاتهم، وتسترعي اهتمامهم، وتدعوهم إلى بذل جهود مضاعفة، وأعمال مستمرة من مختلف الطبقات الاجتماعية، وذلك بالسهر على تدبير شؤون الغيطان ورعاية النخيل. وقد شهد أواخر القرن 19م وبداية القرن العشرين – إذا استثنينا بداية الحرب العالمية الثانية – زيادة في الإنتاج الخام للتمور؛ بسبب تضاعف غراسة النخيل. شكلت النخلة وثمارها وحتى أجزاءها المورد الأساس للاقتصاد المحلي، وبفضل مردودها، تغدو وتروح القوافل محملة بصنوف السلع والبضائع، ويُزوج البنون، وتُجهز العرائس، وتُروج الفنون، وتُسدد الديون. كما مثلت النخلة الوقف المُحبَّس على الأعقاب، والصدقة الجارية لضمان الرزق للقصر والأيتام، وفي وجوه الخير عامة، واعتبار امتلاك النخيل مقياسا للغنى والفقر في وادي سوف، إنها شجرة طيبة مباركة، لها طلع نضيد ورطب جني مفيد، وتمر نضيج أحيا الله به بلدة ميتا.

الحواشي والإحالات:

1- للإشارة نستعمل في ثنايا هذا المقال المختصرات الآتية: م. ش. د= المحكمة الشرعية بالوادي/ م. ش. ق= المحكمة الشرعية بقمار/ م. ش. ك= المحكمة الشرعية بكوينين/ س = السجل/ ف = فرنك/ ع = عدد الرسم.

2- إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، ج. 2، تح. أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت 1987، ص. 601.

3- مصطفى الحمادي، **الإزهار وخف الثمار في نخيل البلح**، جامعة الملك سعود، 1417هـ، ص. 101.

4- أبو حاتم السجستاني، **كتاب النخلة**، تح. حاتم صالح الضامن، دار البشائر الإسلامية، لبنان 2002م، ص. 16- 19.

5- ابن وحشية النِبطي، "كتاب النخل"، تح. إبراهيم السامرائي، **مجلة المورد**، مج. 1، ع. 1-2، مجلة تراثية فصلية، تصدرها وزارة الإعلام، العراق، 1391ه/1971م، ص. 70؛ إبراهيم العوامر، **الصروف في تاريخ..**، مخ، ج. 1، لدينا نسخة منه، ص ص. 23-24.

6- يوسف حليس، **الموسوعة النباتية لمنطقة سوف**، مطبعة الوليد، الوادي 2007، ص. 56.

7- سعدي الحديثي، "النخل سيد الشجر"، **مجلة العربي**، ع. 551، أكتوبر 2004، [على الانترنيت].

http://www.alarabimag.com.

8- Ahmed Nadjah, **le Souf des Oasis**, Édition de La maison des livres, 1971, p p. 151-155.

9- لقاء مع، البشير عثماني(1936)، بمنزله ببلدة الرباح، في 2014/05/30، الخامسة مساء. ويُقصد بذلك، بأن مجتمع سوف يعتمد في حياته وكسب رزقه على شيئين، الأول غراسة النخيل لوفرة المياه وقربها، والثاني استعمال الجمال كوسيلة نقل في الحل والترحال والتبضع، ولا غرو فالنخلة مع الجمل رمز العرب.

10- جاستون كوفي، **غراسة النخيل في سوف(مذكرات 1900-1901)**، تر. عبد القادر ميهي، مطبعة مزوار، الوادي 2013، ص. 3.

11- علي غنابزية، **وادي سوف من خلال الوثائق المحلية في القرن 19م**، رسالة ماجستير في التاريخ، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001-2002م، ص. 62.

12- الجيلاني حسان، **غرام زهور، قصة مستوحاة من تراث وادي سوف**، دار هومة، الجزائر ، ص. 65.

13- إبراهيم العوامر، **الصروف في تاريخ سوف**، مخ، ج. 2، ص. 5.

14- Andre Voisin, **Le Souf, Monographie**, EL-walid, EL-oued 2004, p. 202.

15- خليل بوزيدي وحمزة تواتي إبراهيم، **زراعة النخيل ودورها في عمران وادي سوف ما بين القرنين 19 و20**، بحث غير منشور، لدينا نسخة منه، ص ص. 16-17.

16- علي بوصبيع، **الغوط الهود أو الهرم المقلوب**، مطبعة مزوار، الوادي 2015م، ص. 36.

17- عبد الله بن محمد العياشي، **الرحلة العياشية 1661-1663**، مج. 1، دار السويدي للنشر والتوزيع، الإمارات 2006م، ص. 123.

18- ابن دريد، **الجمهرة** ، ج.1، تح. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، 1987م، ص 556.

19- علي غنابزية، "أهمية الغوط وأبعاده الاقتصادية في تراث وادي سوف"، **من كتاب التراث الثقافي حفظ المعالم والقطاعات المحفوظة**، مزوار للطباعة والنشر والتوزيع، الوادي 2008م، ص. 70.

20- جاستون كوفي، المصدر السابق، ص ص. 8-9.

21- محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري، **أساس البلاغة**، ج. 2، تح. محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت 1998م، ص. 382.

22- علي بوصبيع، "الهود منبع الماء ومصدر الغذاء"، **مجلة القباب**، ع. 6، الوادي، 2007م، ص. 41.

23- سعتها نحو حوالي أربع قفاف عادية تسحب إلى مكان الرمي، وهي تستعمل في المرتفعات الرملية السهلة قليلة العلو. ينظر: علي غنابزية، **مجتمع وادي سوف من الاحتلال الفرنسي إلى بداية الثورة التحريرية** 1300-1374ه/ 1882-1954م، ص. 171.

24- القدام: هو الفلاح الذي يقيس المساحة المراد رفع رمالها، وسمي بالقدام بسبب استعماله القدم كوسيلة حساب عرفية.

25- ينظر: محمد الطاهر التليلي، **من تاريخ وادي سوف**، مخ. لدينا نسخة منه، ص. 71.

26- محمد طفيش الجزائري، **كتاب النحلة في غرس النخلة**، المطبعة العربية، الجزائر، د ت، ص. 4.

27- علي غنابزية، **مجتمع وادي سوف من الاحتلال الفرنسي..**، ص. 157.

28- Victor Largeau, **Le Sahara Algérien, les déserts de lerg**, Librairie Hachette, Paris 1881, p. 330.

29- جاستون كوفي، المصدر السابق، ص ص. 16-20.

30- نفسه، ص. 41.

31- بن سالم ين الطيب بالهادف، **سوف تاريخ وثقافة**، مطبعة الوليد، الوادي 2008 م، ص. 153.

32- الشيباني بن بلغيث، **بحوث ودراسات في تاريخ تونس الحديث والمعاصر**، الأطلسية للنشر، تونس 2001، ص. 244.

33- الجباري عثماني، **مدينة الوادي، الحياة الاجتماعية والاقتصادية من خلال سجلات المحكمة الشرعية في النصف الثاني من القرن 19م**، ماجستير في التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة 2009، ص. 100.

34- محمد الحاكم بن عون، **أخبار وأيام وادي ريغ للشيخ محمد الطاهر بن دومة**(1336-1403ه/1918-82)، ماجستير في التاريخ، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة 2010/2011، ص. 76-77.

35- غنابزية علي، **"الخدمات والأعراف الاجتماعية لرعاية غيطان النخيل.."**، ص. 231.

36- Andre voisin, op , cit ,p. 206.

37- Victor Largeau, op. cit. p. 335.

38- Charles Lutaud, **Situation générale des territoires du sud d'Algérie pendent L'année** 1910, imprimerie libraire édition 1911, p. 82; année 1913, p. 79; année 1914-1915, p. 81.

39- **رطجس**: وهو اختصار قمنا به للعبارة "ريال طرباقة رواج سوف"؛ وهي قيمة محلية محددة من الفرنكات الفرنسية، حيث: 1 رطجس = 1,25 فرنك، كان كتاب محكمة الوادي الشرعية منذ تأسيسها 1854 إلى جانفي 1885م، يدونون ثمن الأشياء ومبالغ الصداق بها. ينظر: الجباري عثماني، المرجع السابق، ص. 115.

40- س. 04، ع. 290، م. ش. د. مؤرخ في، 18 شعبان 1301ه-1884/07/12م.

41- رسم بيع نخيل، ع. 380، م. ش. ق. مؤرخ في، 20 ذي الحجة 1322ه-1905/02/24.

42- رسم بيع نخيل، ع. 683، م. ش. ق. مؤرخ في، 05 ذي القعدة 1324ه-1906/12/21.

43- رسم بيع نخيل، ع. 2156، م. ش. ق. مؤرخ في، 07 شوال 1297ه-1880/09/12.

44- رسم بيع نخيل، ع. 263، م. ش. د. مؤرخ في، 26 صفر 1304ه-1889/11/24.

45- س. 04، ع. 373، م. ش. د. مؤرخ في، 02 ذي الحجة 1301ه-1884/08/23.

46- رسم بيع نخيل، ع. 667، م. ش. د. مؤرخ في، ذي القعدة 1309ه-جوان 1892.

47- رسم بيع نخيل، ع. 563، م. ش. ك. مؤرخ في، شعبان 1313ه-1896/02/15.

48- حرم النخلة: يُعرف عند الفَلاحة، شكل ضلعين متعامدين طول كل منهما 15م، تقع النخلة في نقطة التقاطع. لقاء مع: الفلاح البشير عثماني بمنزله الكائن بحي علي دربال، الرباح، الوادي، في التاريخ 2008/05/11،

49- س. 09، ع. 464، م. ش. د. مؤرخ في، 26 ذو القعدة 1308ه- 1891/06/3.

50- أوتد: أو وتد جمع أوتاد، وهو ما رُزَّ في الحائط أو الأرض من الخشب. لسان العرب، ج.3، ص. 444. وكثيرا ما تعطى النساء في سوف نخلة "أوتد" في وسط الغوط (دون أسطر) لحرمانها من التوسع خاصة عند توزيع الميراث. ينظر: الجباري عثماني، المرجع السابق، ص. 83.

51- س. 09، ع.ر. 451، م. ش. د. مؤرخ في، سنة1303/1891هـ.

52- رسم بيع نخيل، ع. 819، م. ش. د. مؤرخ في، ربيع الأول 1309ه-1891/10/26.

53- رسم بيع غرسين وسطر تراب، ع. 500، م. ش. و. مؤرخ في، ذي الحجة 1306ه-1889/08/14.

54- رسم بيع نخيل، ع. 48، م. ش. ك. مؤرخ في، ربيع الثاني 1330ه-1912/04/01.

55- رسم بيع نخيل، ع. 379، م. ش. ق. مؤرخ في، 20 ذي الحجة 1322ه-1892/02/24.

56- رسم شراء نخيل، ع. 1287، م. ش. ق. مؤرخ في، 06 صفر 1296ه-1879/01/31.

57- س. 04، ع. 140، م. ش. د. مؤرخ في، 26 ربيع الثاني 1301ه-1884/02/25.

58- رسم رهن نخيل، ع. 455، م. ش. ق. مؤرخ في، 12 محرم 1317ه-1899/05/23.

59- رسم مفاصلة في رهن نخيل، ع. 48، م. ش. ق. مؤرخ في، 07 محرم 1326ه-1908/02/09.

60- رسم بيع نخلتين، ع. 174، م. ش. د. مؤرخ في، 06 رجب 1307ه-1890/02/26.

61- أحمد عوف عبد الرحمان، "أوقاف الرعاية الصحية في المجتمع الإسلامي **كتاب الأمة**، تصدر عن وقفية الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني للمعلومات والدراسات، قطر، ع. 119، جمادي الأولى 1428، ص. 32.

62- المعينين بالذات: كأحمد وعمر وإبراهيم. والمعينين بالوصف: كأولاده وأولاد أولاده، المرجع نفسه، - ص. 48-49.

63- س. 04، ع. 324، م. ش. د. مؤرخ في، 07 رمضان 1301ه-1884/06/30.

64- رسم وقف نخيل، ع. 605، م. ش. ق. مؤرخ في، 22 شوال 1324ه-1906/12/23.

65- المصدر نفسه.

66- رسم وقف نخيل، ع. 628، م. ش. ق. مؤرخ في، 28 ربيع الأول 1324ه-1910/04/18.

67- رسم تجديد حبس نخيل، ع. 73، م. ش. ق. مؤرخ في، محرم 1324ه-1913/12/29.

68- س. 04، ع. 335، م. ش. د. مؤرخ في، 17 رمضان 1301ه-1884/07/10..

69- يخرفون: نسبة إلى فصل الخريف، وهي كلمة شائعة في سوف، ويقال: " فُلان مِشْ مَخَرِّف"، أي، ليس له ما يتقوت به من البسر وقت قطفه (في أواخر فصل الصيف وبداية الخريف)؛ لذا يحبس مُلاك النخيل نخلة أو نخلتين، يستفيد من تمرها هؤلاء الأشخاص، مع إبقائها تحت رعايتهم، قاصدين بذلك الأجر والثواب، من مالك الملك العزيز الوهاب.

70- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج. 5، دار البصائر، الجزائر 2007، ص. 97.

71- الاعتصار: ارتجاع الموهوب، أي أخذها منه (الموهوب له) قصراً عنه بلا عوض سواء كان ذكراً أو أنثى، صغيراً أو كبيراً. محمد محمد سعد، **دليل السالك لمذهب الإمام المالك**، دار الفكر للصناعة والنشر والتوزيع ، ب. ت، ص. 133.

72- س. 04، ع. 95، م. ش. د. مؤرخ في، 08 ربيع الثاني 1301ه-1884/02/06.

73- س. 04، ع. 140، م. ش. د. مؤرخ في، 21 جمادى الأولى 1299ه-1884/04/10.

74- جاستون كوفي، المرجع السابق، ص. 53.

75- رسم بيع نخيل، ع. 153، م. ش. ق. مؤرخ في، 28 شعبان ذي 1318ه-1900/12/21.

76- رسم بيع نخيل، ع. 445، م. ش. ق. مؤرخ في، 29 شعبان ذي 1311ه الموافق لـ 1894/03/21.

77- الخرص: خرصتُ النخلة، إذا حزرت ثمرها. وخرَصَ العددَ والكيلَ يخرُصُه ويخرِصه خَرْصاً وخِرصاً حزرَهُ، والخرَّاص: الخَزَّار. أي يكيل التمر على الشجر. ينظر: أحمد بن فارس، **مجمل اللغة لابن فارس**، ج. 1، تح. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت 1986، ص. 283.

78- جاستون كوفي، المرجع السابق، ص ص. 52-53.

79- نفسه، ص. 53.

80- علي غنابزية، **مجتمع وادي سوف من الاحتلال..**، ص. 233.

81- Andre voisin, op. cit, p. 243.

82- عثمان زقب، المرجع السابق، ص. 111.

83- علي غنابزية، **مجتمع وادي سوف من الاحتلال..**، ص. 161؛ عثمان زقب، المرجع السابق، ص. 55.

84- جاستون كوفي، المرجع السابق، ص. 22، 26، 31، 58.

Palm food for slaves
and stemmed from cooperation and the provision of needs

By: Dr. Djebbari otmani
University of Eloued

Abstract:

The scientific material of the article aims at addressing the role of the Palm in the public life of the Oued Souf community, since palm trees are the preferred plant of the population over all other plants; Through the research, we highlight the importance that the inhabitants of Souf will attach to the palm tree because it is the source of their gain and nourishment, the mainstay of the economy, and the most important pillars of social solidarity and solidarity in the research community.

Keywords: Palm, oued souf, , food, gain, solidarity, charity, waqf.